

الأمن الغذائي في الجزائر وتحديات تحقيقه

Food Security in Algeria and the Challenges of Achieving it

عبدالله عاشوري *

جامعة محمد لمين دباغين سطيف2؛ الجزائر

تاريخ الاستلام: 2023/03/31 تاريخ القبول: 2023/06/16 تاريخ النشر: 2024/03/01

ملخص:

تسعى هذه الورقة البحثية إلى شرح وتحليل مشكلة انعدام الأمن الغذائي في دول عديدة وعجزها عن تلبية احتياجاتها الغذائية محليا، على غرار الجزائر التي مازالت تقوم في سد الاحتياجات الغذائية لسكانها من الخارج. تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على أبرز التحديات التي تواجه الجزائر في تحسين أمنها الغذائي والتي جعلتها تن في ظل التبعية للدائمة للخارج، وقد توصلت هذه الدراسة إلى حصر عدد من التحديات الداخلية والخارجية كارتفاع عدد السكان مقارنة بالإنتاج الغذائي، فشل السياسات الزراعية والتغيرات المناخية.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي؛ الغذاء؛ التبعية الغذائية؛ الفجوة الغذائية؛ الجزائر.

Abstract:

This research paper aims to explain and analyze the problem of food insecurity in many countries and their inability to meet their food needs locally, similar to Algeria, which still relies on external sources to fulfill its food requirements. The study seeks to highlight the key challenges facing Algeria in improving its food security, leading it to depend heavily on external sources. The research identified several internal and external challenges, including a rising population compared to food production, the failure of agricultural policies, and climate changes.

Keywords: food security; food; food dependency; food gap; Algeria.

مقدمة:

تشكل قضايا الأمن الغذائي من أبرز اهتمامات الباحثين والمفكرين، وهي تأخذ مساحة كبيرة من انشغال السياسة والحكومات والدول والمنظمات من أجل إيجاد الحلول لهاته المشكلة، وتلبية المطالب والاحتياجات الغذائية المتصاعدة للشعوب عبر العالم في ظل ارتفاع النمو الديمغرافي العالم، وتزايد تحديات تحقيق الأمن الغذائي عالميا بسبب عوامل مختلفة طبيعية وسياسية واقتصادية.

تعتبر الجزائر من بين الدول التي عانت ولا تزال من مشكلة عدم القدرة عن تحقيق أمنها الغذائي، والتخلص من التبعية الدائمة للخارج من أجل سد احتياجاتها الغذائية التي تعرف سنويا ارتفاعا كبيرا وهو ما يترك آثارا على الاقتصاد الوطني من جهة، ومن جهة أخرى يرهن استقرار البلد وسيادته ويعرضها للخطر نتيجة الاعتماد شبه الكلي على البيئة الخارجية في تلبية الاحتياجات الوطنية.

ترجع أسباب قصور الجزائر وعجز الإنتاج الوطني عن تلبية الاحتياجات الغذائية المحلية إلى مجموعة من العوامل التي ترتبط بازدياد الاستهلاك المحلي نتيجة ارتفاع عدد السكان، وكذا فشل السياسات الزراعية المتخذة منذ الاستقلال في تحقيق الأهداف المرجوة منها، مع وجود عوامل أخرى كالتغير المناخي وغيرها من المشاكل البيئية الأخرى، وهذا ما يدفعنا لطرح الإشكالية التالية: فيم تتمثل أهم التحديات التي تواجه الجزائر في سبيل تحقيق أمنها الغذائي؟.

وتندرج عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالأمن الغذائي؟
- ما هي عوامل وأسباب العجز الغذائي في الجزائر؟
- كيف يمكن للجزائر تحسين وضعيتها الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي في ظل ما تتوفر من إمكانيات متنوعة؟

لمعالجة الموضوع والإجابة عن الإشكالية السالفة الذكر، يمكن طرح الفرضيات التالية:

-يرجع عجز الجزائر عن تحقيق أمنها الغذائي إلى القصور في تبني وتنفيذ السياسات المتبعة منذ الاستقلال في مجال القطاع الفلاحي والزراعي.

- في ظل المؤهلات الهائلة التي تتوفر عليها الجزائر يبقى تحقيق الامن الغذائي مرهونا بالاهتمام بالقطاع الزراعي وإعطائه المكانة الحقيقية التي تليق به.

تهدف هذه الدراسة إلى فحص وتحليل وضعية الأمن الغذائي في الجزائر، وتبسيط الضوء على العوامل والأسباب التي أثرت ولا تزال تمنع الجزائر من تحقيق أمنها الغذائي رغم ما تزخر به من ثروات وموارد طبيعية ومالية ومادية وبشرية. وهو ما سيمكن من تقديم اقتراحات وحلول قد تساعد في تحسين الوضع الغذائي في الجزائر ولم لا التخلص شبه النهائي من معضلة التبعية للخارج في سد احتياجات السكان من الغذاء من الأسواق العالمية التي يميزها ارتفاع متنامي في الأسعار وندرة المواد الغذائية وتأثر سلاسل التوريد العالمية من الغذاء بسبب الأزمات العالمية الصحية كجائحة كورونا مؤخرًا، أو الأمنية والحروب كالحرب الروسية الأوكرانية، أو بشرية كارتفاع عدد السكان عالميا والذي ينتج عنه تزايد الاستهلاك العالمي من الغذاء، أو نتيجة عوامل أخرى طبيعية ومناخية.

تستدعي معالجة الموضوع من جوانبه المختلفة الاعتماد على منجية معينة، وهو ما يدفع لاختيار المنهج الوصفي التحليلي كمنهج مناسب للموضوع يساعد في وصف وتحليل واقع الأمن الغذائي في الجزائر، وتحديد أهم التحديات التي تقف عائقا أمام الجزائر في سبيل تحقيق أمنها الغذائي.

أولاً: الأمن الغذائي-مقاربة مفاهيمية

حظي مفهوم الأمن الغذائي باهتمام الباحثين والمفكرين، وحتى من المنظمات الدولية، ولقد عرف المفهوم عدة تعاريف، وسنورد ضمن هذا الجزء مجموعة من التعاريف للأمن الغذائي كما يلي:

1-تعريف الأمن الغذائي:

يعتبر مصطلح الأمن الغذائي مصطلحا حديثا تم استخدامه في بداية السبعينات من القرن الماضي، وبالذات عام 1972، عند اتساع مشكلة وأزمة الغذاء العالمية وتطورها دوليا بشكل كبير، ويشتمل هذا المصطلح على أكثر من معنى "توفير الغذاء الضروري لحياة الإنسان وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، ومقدرة القطر على توفير مخزون من المواد الغذائية الأساسية¹.

الأمن الغذائي هو قدرة المجتمع على تأمين احتياجاته الاستهلاكية من السلع الأساسية بإنتاجها محليا أو عن طريق استيرادها من الخارج، وهو يختلف عن مفهوم تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي غالبا ما يعني إنتاج كافة الاحتياجات الغذائية الأساسية محليا².

كما يعرّف الاكتفاء الذاتي بأنه "قدرة المجتمع على الاعتماد الكامل على الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا³.

عرّف المشرّع الجزائري الأمن الغذائي وفقا للقانون رقم 16/08 المتضمن التوجيه الفلاحي في مادته الثالثة، الفقرة الأولى بأنه: "الأمن الغذائي هو حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة"⁴.

¹ - قويسمي مبروك، بن موسى كمال، "تحديات الأمن الغذائي من الجزائر وسبل تحقيقه"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 02 (2022)، ص. 429-446

² - ودان بوعبدالله، بن نورين زين الدين، "الأمن الغذائي المستدام وسبل تحقيقه في الجزائر"، مجلة دفاتر بواذكس، المجلد 10، العدد 02، (2021)، ص.ص 206-229.

³ - المركز الوطني للمعلومات

⁴ - "قانون مكافحة المضاربة غير المشروعة"، رئاسة الجمهورية، 2021، رقم الوثيقة 21-15.

هناك تعريف أيضا للأمن الغذائي حيث يكون مضمونا في بلد ما عندما يتم تلبية المتطلبات في وقت واحد، وهي: توافر الغذاء، إمكانية الوصول إليه الاستخدام المناسب واستقرار الإمدادات، وعدم الإضرار بصحة المستهلكين¹.

وقد تغير مفهوم الأمن الغذائي عبر الأزمان حيث لم يبق مرتبطا بتوفر الغذاء بكمية مناسبة، بل تعدى ذلك ليغدو آمنا للاستهلاك ولا يضر بصحة المستهلك من جهة ومن جهة أولى هو توفر ووجود السلع والمنتجات الغذائية ووفرتها في الأسواق بالكمية والنوعية المطلوبتين وبالأسعار التي تتوافق مع القدرة الشرائية للمواطنين².

وترى منظمة الأغذية والزراعة (FAO) بأن الأمن الغذائي يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذي يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية، ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط³.

تم تعريف الأمن الغذائي حسب خلاصة لمؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقد في عام 1996 بأنه: " وضع يتحقق عندما يتمتع جميع الناس في جميع الأوقات بإمكانية الحصول على الغذاء المادي والاقتصادي على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم ومتطلباتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية³."

أما بخصوص المفهوم العربي للأمن الغذائي فيعرف بأنه مدى الاطمئنان إلى قدرة الاقتصاد الوطني إلى إشباع الاحتياجات الغذائية للسكان حاضرا ومستقبلا سواء كان ذلك

¹ Harrag Masbeh, Boulfred youssef, "la sécurité alimentaire en Algérie une étude analytique sur les céréales", *revue de l'économie financière et des affaires*, volume03, numéro02,(2019): p-p, 162-188.

² فتحي معيفي، "تأثيرات التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في إفريقيا جنوب الصحراء"، *مجلة آفاق العلمية*، المجلد 11، العدد 04، (2019): ص05.

³ - البنك الدولي، ما هو الأمن الغذائي، الموقع الإلكتروني الرسمي:

www.albankaldauli.org/ar/topicculture/brief/food-security-update/whetisfood-security
تم التصفح يوم 2023/01/26

من خلال الإنتاج المحلي، أو من خلال القدرة على الاستيراد، كما أنه على ارتباط وثيق بالأمن الوطني، لذلك فإن فقدان الأمن الغذائي أو ضعفه يشكل ثغرة خطيرة في بنية الأمن الوطني.

يمكن القول تبعاً لهذه التعاريف، بأن الأمن الغذائي هو وصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة، دون وجود أي مانع أو حاجز وتحت أي ظرف لغذاء سليم وكاف وصحي، يسمح له بالتمتع بالصحة وحياة نشيطة.

ب- أبعاد الأمن الغذائي:

يشتمل الأمن الغذائي على الأبعاد الأربعة الرئيسية الآتية¹:

- 1- التوفر المادي للغذاء، ويشمل توفر الغذاء جانب العرض من الأمن الغذائي والذي يتحدد حسب مستوى إنتاج المواد الغذائية ومستويات المخزون وصافي التجارة فيها.
- 2- الحصول المادي والاقتصادي على المواد الغذائية، هنا لا بد على السياسات والبرامج المحلية والدولية مراعاة والاهتمام بجوانب الدخل والإنفاق والأسواق والأسعار فيما يرتبط بتحقيق الأمن الغذائي.
- 3- الاستفادة من المواد الغذائية مما يساهم في اكتساب الجسم المواد والطاقات اللازمة ويحسن من حالة التغذية لدى الأفراد في المجتمع.
- 4- استقرار واستمرارية والقدرة على الحصول على المواد الغذائية بصورة دورية وبعيدا عن أي عوامل قد تسبب عكس ذلك كالتغيرات المناخية والاضطرابات السياسية أو الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر سلباً وتهدد حالة الأمن الغذائي.

¹ - البنك الدولي، ماهو الأمن الغذائي، نفس المرجع، الموقع الالكتروني الرسمي:

www.albankaldauli.org/ar/topicculture/brief/food-security-update/whetisfood-security

تم التصفح يوم 2023/01/26.

ثانيا: عوامل عدم تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:

لا تزال مشكلة الغذاء من الموضوعات والمشاكل التي لا تتمكن الجزائر كبلد من البلدان النامية من إيجاد حل استراتيجي لها، وهذا ما يستدعي التعرض لأهم مسببات العجز الغذائي في الجزائر، والتي يمكن تصنيفها كما يلي:

أ- دور العوامل الداخلية في عدم تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:

1- فشل السياسات الزراعية المتبناة: حيث لم تتمكن الحكومات المتعاقبة من تبني وتطبيق سياسة زراعية كفيلة بحل أزمة الغذاء المتفاقمة في الجزائر، وفشلت كل الاستراتيجيات التنموية المختلفة في تحقيق الأهداف المرجوة منها سواء التي تم تبنيها بعد الاستقلال مباشرة كسياسة التسيير الذاتي التي تم تطبيقها من طرف الحكومة الجزائرية المؤقتة سنة 1963 والتي بموجبها يتم تسيير واستغلال العقارات والأراضي الزراعية المسترجعة من الاستعمار الفرنسي بعد الاستقلال الوطني.

كما لم تحقق الإصلاحات المتخذة خلال مرحلة الثورة الزراعية التي شرع في تطبيقها في جوان 1972، والتي تم فيها منح الأرض لمن يخدمها طبقا للمادة الأولى من ميثاق الصادر في 1971.07.14 إذ أشار في مادته الأولى مايلي: "الأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق فيها إلا من يقوم بزراعتها والاستثمار فيها".

تمخضت عن مختلف الإجراءات والجهود التي اتبعتها الجزائر في المجال الزراعي والفلاحي نتائج سلبية وأدت إلى ضعف الإنتاج المحلي، ولم تستطع تغطية الطلب المحلي المتنامي من الغذاء، وإضافة لتلك السياسات فحتى مرحلة إعادة الهيكلة (1981-1990) لم تسمح برفع الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي عموما ولم تتجاوز نسبة 17% من إجمالي الاستثمارات طيلة فترة هذه المخططات.

لم يحظ القطاع الزراعي خلال سنوات التسعينات باهتمام الدولة خاصة وأن الجزائر في تلك الفترة عاشت تداعيات أزمة تراجع النفط في الأسواق العالمية إلى ثماني دولارات للبرميل، وهو ما ترك أزمة اقتصادية امتدت إلى أزمة سياسية وأمنية خطيرة كادت تعصف بالبلد، وتعرض الاقتصاد الوطني لسياسة الخصخصة والتعديل الهيكلي، وهو ما لم يسمح بنيل الفلاحة للمكانة التي يستحقها.

جاء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الجانب الفلاحي بهدف زيادة الإنتاج في هذا القطاع ورفع صادراته، ومن جهة أخرى محاربة الهجرة من الأرياف ومكافحة الفقر في الوسط الريفي، وقد تم تخصيص 55,9 مليار دينار جزائري من إجمالي البرنامج المذكور¹.

2- اختلال العلاقة التوازنية بين عدد السكان والإنتاج المحلي، حيث تنامي عدد السكان ولم تصاحبه زيادة في نسبة الإنتاج الفلاحي، فقد قدر عدد السكان عشية الاستقلال ب7 مليون نسمة، ووصل إلى غاية 2022 ما يقارب 45 مليون نسمة، ويتوقع أن يصل خلال السنوات القليلة القادمة 50 مليون نسمة، ناهيك عن مشاكل النزوح الريفي للسكان إلى المدن والتي لم يتم الحد منها وتجسيد مشاريع تنمية كفيلة بتحسين الإنتاج الزراعي من طرف هؤلاء السكان الذين تم تثبيتهم بمناطق سكنهم بالقرى والأرياف.

3- الاهتمام بالريع البترولي وعدم الاهتمام بالعمل الإنتاجي، إذ يعتمد الاقتصاد الوطني بنسبة شبه كلية على الاستيراد من الخارج لأغلب المنتجات، وهو ما ساهم في تكوين ثقافة تسييرية واستهلاكية لا تقوم على الإنتاج المحلي وتشجيعه، بل تقوم على الاستهلاك القائم على الاستيراد بتمويل من الخزينة العامة للدولة. تجدر الإشارة أنه في عام 2013 بلغت فيه

¹ - مريم علواني، "متطلبات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر- الواقع والآفاق"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 05، العدد 01 (2021): ص. 235.

واردات الغذاء ما يقارب 10 مليار دولار (الجمارك الجزائرية)، هذه الوضعية تحاول الدولة إصلاحه منذ عقود لكن بدون نجاح كبير¹.

4- مشكلة التشتت والتجزئة للمساحات الزراعية الواسعة، وذلك بسبب حقوق التملك وتقسيم التركات التي تنتشر خاصة في البلدان العربية والتي تؤدي إلى حرمان القطاع الزراعي من مزايا التجميع الزراعي والإنتاج الكبير. يمكن تقدير أن نصف إنتاج الحبوب يتم تنفيذه بواسطة المزارع الصغيرة (أقل من 50 هكتار)، وهكذا فتوزيع الحيازات الزراعية في الجزائر (حسب SA4) تؤكد غلبة المزارع الصغيرة، والتي يتميز بتجزئة واضحة وبالتالي صعوبات في وضع خطط مناسبة للإنتاج².

5- الزحف المتزايد للمباني والتجهيزات والمشاريع على الأراضي الصالحة للزراعة خاصة في الشمال، هذا الحال الذي بات يقلص من مساحة الأراضي الزراعية والاحتياجات العقارية وهو ما سيؤثر حتما على الإنتاج الزراعي في الوقت الحالي أو المستقبلي.

6- اعتماد القطاع الفلاحي في الجزائر على أساليب الإنتاج التقليدية وعدم تطوير العتاد الفلاحي والزراعي، ناهيك عن عوامل عدم التحكم في التكنولوجيات الحديثة، وبقيت الفلاحة مرهونة للنمط التقليدي الذي لا يوسع في الإنتاج ولا في توسيع المساحات الزراعية الحديثة التي تعتمد الإنتاج الكثيف والماكنات الضخمة العصرية.

بالإضافة للتحديات السالفة الذكر، تأتي التغيرات المناخية وظاهرة الاحتباس الحراري والمشكلات الطبيعية كالتصحر والجفاف، وكذا التلوث لتزيد من مشاكل الزراعة في الجزائر

¹ - Harrag Mesbeh, Boulfred youssef, op-cit: pp: 16-188

² - Harrag Mesbeh, Boulfred youssef, op-cit: pp.162-188

ومتاعبها في ظل تراجع نسب الأمطار التي تعتمد عليها جل الزراعات الاستراتيجية كإنتاج الحبوب بشتى أصنافها، مع ارتفاع معدلات تراجع المردودية للأراضي المستغلة، وكذا بسبب ارتفاع نسبة الملوحة في المساحات المروية.

ب- أثر الظروف الدولية في تعميق العجز الغذائي الجزائري.

ارتفاع أسعار الغذاء عالميا، إذ يعرف استهلاك الغذاء على المستوى العالمي تزايد طرديا في الطلب عليه، بسبب ارتفاع عدد السكان، في مقابل ذلك تضائل وتنقص الإنتاج العالمي من سنة لأخرى، نتيجة لعوامل مناخية وما يصاحبها من تأثير وإتلاف للمحصولات الزراعية. في هذا الصدد تشير التوقعات الأولية للإنتاج العالمي للقمح مثلا إلى تراجع سنوي، ولكن إذ يبلغ إنتاجه عالميا 784 مليون طن، فهو مازال يمثل المستوى الأعلى الثاني المسجل¹.

انعكاسات الأزمات الدولية، وقد كان للحرب الروسية الأوكرانية خلال الأشهر القليلة الماضية مثلا تداعيات كبيرة على اضطراب السوق الدولية وعلى تموين الدول بمواد الحبوب والذرى خاصة وهو ما بات يشكل تهديدا للأمن الغذائي في مناطق واسعة من العالم، وأكثر الدول المتضررة هي الدول الفقيرة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، باعتبار أوكرانيا تساهم في الإنتاج العالمي من الحبوب تمثل أوكرانيا في حصة السوق الدولية ما نسبته تقارب 10-

¹ - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، موجز منظمة الأغذية والزراعة عن إمدادات الحبوب والطلب عليها، على الرابط [FAO.org/world food situation/cs.db.ara](https://www.fao.org/world-food-situation/cs.db.ara) تم التصفح في 2023.03.05.

12% من إنتاج القمح و15-20% من إنتاج الذرة، و20-25 بالمائة من الصادرات العالمية من زيت عباد الشمس¹.

تعتمد حوالي 27 دولة في الشرق الأوسط وجنوب الصحراء الكبرى الإفريقيتين، وآسيا الوسطى فيما يمثل ما يقارب 750 مليون نسمة في وارداتها الغذائية من مادة القمح من روسيا وأوكرانيا، وهو ما يجعل الوضع الغذائي لهذه الدول آخذاً في الانهيار والتراجع خاصة بسبب الحرب الروسية الأوكرانية من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع وغلاء أسعار هذه المواد في السوق الدولية بسبب تلك الحرب.

في جانب قريب من الأزمات الدولية، تأتي أزمات أخرى دولية كجائحة كوفيد 19 التي انتشرت في أغلب دول العالم خلال السنوات القليلة الماضية وأدت إلى تضرر سلسلة التوريد العالمية للغذاء وتعرض الأمن الغذائي في كثير من الدول للتراجع، وحتى الجزائر تأثرت بجائحة كوفيد 19 وعرفت فيها البلاد أنواعاً من المضاربة غير المشروعة في تجارة الغذاء، وهو ما دفع السلطة لمجابهة الظاهرة بقوانين وإجراءات ردعية في سبيل حماية حقوق المواطنين في الغذاء.

سيطرة الدول المتطورة على الغذاء، حيث أصبح الغذاء سلاحاً تحتكره الدول المنتجة والمتحكمه فيه سواء كمّاً أو من خلال التحكم في أسعاره، وباتت الدول التي تمتلكه والمصدرة له تستعمله كأداة ضغط، وانتقلت التبعية للدول المستوردة له إلى بلدان تعاني الابتزاز والضغط السياسي من قبل الدول المنتجة له².

¹ - ندى الملاح البستاني، "تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي عالمياً وعربياً"، المشرق الرقمية، العدد 20 (أفريل 2022).

² - مريم علواني، مرجع سبق ذكره، ص 236.

أما فيما يخص الحبوب الجافة فتعتمد الجزائر على أكثر من 50% من الاستيراد لتحقيق أمنها الغذائي، خاصة ما تشهده هذه المواد من ارتفاعات في الفترة الأخيرة¹.

ثالثا: سبل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

يتحقق الأمن الغذائي عندما يتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات، الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية، لحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية من أجل التمتع بحياة موفورة الصحة والنشاط²

أ-متطلبات الوصول لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

تتطلب عملية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر اتخاذ إجراءات جادة وصارمة، إضافة إلى ضرورة القيام بإجراءات أخرى ترتبط بتعديل أنماط الاستهلاك الغذائي وكيفيات التغذية السليمة والمستدامة التي لها آثار على حماية حقوق الأجيال الحالية وحتى المستقبلية في غذاء سليم ومستدام، وصون الموارد المتاحة والحفاظ عليها.

1- تقديم الدعم وتشجيع الفلاحين والمنتجين ومختلف المؤسسات أو التعاونيات قصد توسيع إنتاج المواد الغذائية التي تعرف استيرادا واسعا والتي ترهق عملية استيرادها الميزان التجاري، وتعمق من مشكلة الأمن الغذائي في الجزائر كمنتجات القمح والشعير والبقوليات والحليب³.

¹ - عدالة العجال، المرجع السابق، ص: 123.

² - قادري حسين، "سبل تحقيق الأمن الغذائي المستدام"، مجلة الباحث للدراسات السياسية، المجلد 08، العدد 01 (2021): ص. 569.

³ - مريم علواني، مرجع سبق ذكره، ص 234.

2- مد يد العون وتقديم التسهيلات فيما يخص اقتناء وتمويل نشاطات الإنتاج الفلاحية والصناعات التحويلية ذات الصلة لا سيما ما تعلق منها باقتناء البذور والعتاد الحديث الذي تتطلبه الزراعات الحديثة، في هذا الإطار يمكن منح القروض متوسطة أو بعيدة الآجال في حالة الضرورة من المؤسسات المالية والبنكية المحلية.

3- دعم الاستثمار العمومي في مجال الموارد المائية لتطوير القطاع الفلاحي عبر توسيع المساحات المسقية باستغلال السدود والمجمعات المائية في أقاليم الشمال والهضاب العليا وترشيد استهلاك المياه¹

4- مرافقة القطاع الصناعي للقطاع الفلاحي، من خلال تسخير القطاع الأول ليكون في خدمة ومساعدة القطاع الثاني فيما يرتبط بالتصنيع أو الإنتاج أو التخزين أو التعليب أو الصناعات التحويلية للمنتوجات الفلاحية خصوصا في مواسم الإنتاج الوفيرة التي تكون فيها تلك المنتوجات والسلع عرضة للتلف والهدر.

5- الاستفادة من الطاقات البشرية الهائلة علما أن الجزائر تزخر بيد عاملة شبابية واسعة شبابية مؤهلة بالإضافة إلى إمكانية فتح الباب أمام العمال والفلاحين القادمين من دول الساحل ووسط الصحراء، كما يمكن أيضا الاستعانة وفتح الباب أمام المؤسسات والشركات المختصة في الميدان الفلاحي والزراعي من الدول الصديقة للجزائر (الصين، روسيا وتركيا....) التي لها موقع ريادي وهام في المجال الفلاحي من حيث الإنتاج أو الخبرة التكنولوجية والمؤهلات التي تمتلكها أو حتى من بلدان ودول أخرى ترغب في الاستثمار في الميدان الفلاحي في الجزائر والذي سيكون له دون شك أثر إيجابي في تحسين وترقية الإنتاج الزراعي والحيواني كما ونوعا.

¹ - مريم علواني، المرجع نفسه، نفس الصفحة.

ب- الحلول والمقترحات الممكنة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

قبل الخوض في تحليل هذا الجزء، يمكن عرض المقومات الاستراتيجية التي تتوفر عليها الجزائر، والتي لو تم استغلالها بشكل أمثل لأمكن الوصول إلى ترسيخ الأمن الغذائي لأجيال عديدة، ولعل أهم هذه المقومات ما يلي¹:

- امتدادات شاسعة للمساحات الزراعية في حين لا يتم إلا استغلال جزء فقط منها.

- امتداد الجزائر في أحزمة بيئية مختلفة لأكثر من ألفين كلم، مما يمكن من إنتاج محاصيل متنوعة.

3- توفر إمكانيات كبيرة لتكثيف الإنتاج الزراعي عن طريق التوسع في استخدام الأسمدة والآلات والتقانة العالية والحد من نظام تبوير (الأرض البور) الأراضي الزراعية.

4- وجود فوائض مالية كافية للاستثمار الزراعي وهي التي يمكن جبايتها من ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية.

5- توفر الكوادر الزراعية الفنية المؤهلة.

إن ربح معركة الأمن الغذائي ليس بالأمر السهل بالنسبة للعديد من الدول، ومن بينها الجزائر التي بات هذا الموضوع يشكل مصدر قلق كبير، في ظل فشل مختلف بدائل السياسات المنتهجة لتحسين الأمن الغذائي وتحقيقه، وكذا ارتفاع عدد السكان من سنة لأخرى وتزايد الطلب على الغذاء محليا ودوليا، ناهيك عن تراجع مردودية ونسب الإنتاج الزراعي.

¹ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، جامعة الدول العربية، الخرطوم، 2010، ص 37.

في هذا السياق، ومن أجل النهوض بالأمن الغذائي في الجزائر والقضاء على الفقر والجوع في إطار مقاربات الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، ينبغي على الحكومة الجزائرية تبني خيارات وبدائل أخرى يمكن سردها في النقاط الآتية¹:

-تبني وتنفيذ سياسات زراعية وطنية بديلة عن السياسات المتبعة سابقا، والتي يمكن من خلالها القضاء على الجوع والفقر وسوء التغذية وتساهم في تحسين المستوى المعيشي للسكان.

-تقديم الدعم المادي والمعنوي للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع الفلاحي لما لها من أثر إيجابي في القضاء على الفقر والجوع.

-تطوير وتحسين البنية التحتية الزراعية وشبكة المواصلات ووحدات التخزين والأسواق، وذلك بهدف عصنة القطاع لتسهيل العملية الإنتاجية والتسويقية والتخزينية، وتوفير أكبر قدر من الجهد والوقت والمال.

-زيادة عدد العاملين الجزائريين في القطاع الفلاحي للمساهمة في امتصاص البطالة خاصة في المناطق النائية والريفية التي تفتقد وجود مشاريع استثمارية، وذلك من خلال خلق المزيد من المشاريع الاستثمارية الفلاحية.

-تشجيع الاستثمار الفلاحي وتعزيز الشراكة بين القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى ليكون القطاع الفلاحي ذا قيمة استراتيجية في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تيسير وتبسيط شروط وإجراءات الاستثمار في القطاع الفلاحي¹.

¹ - حفياني شوقي، كبيش عبدالكريم، "الأمن الغذائي العالمي بعد جائحة كوفيد 19"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد، العدد(2021): ص.212.

- إدراج البعد البيئي في مختلف عمليات الإنتاج الفلاحي وذلك من خلال حماية الموارد الطبيعية الموجودة في الجزائر وترشيد استغلالها لضمان استدامتها والحفاظ عليها.

الخاتمة:

تمتلك الجزائر إمكانيات طبيعية ومادية وبشرية هائلة، لكنها ظلت تعاني من مشكلة باتت تشكل مصدر قلق كبير للسلطة الحاكمة والسكان على حد سواء، وهي مشكلة العجز في تحقيق الأمن الغذائي وبقاء الجزائر رهينة للخارج في سد حاجيات سكانها الغذائية، بل لقد فشلت كل الجهود والسياسات المتبعة في تحقيق هذا الهدف، وذلك بسبب تأثير عدة عوامل والتي يمكن حصرها في قصور السياسات الزراعية المتبناة، وعدم إيلاء القطاع المكنة التي يستحقها مقارنة بباقي القطاعات، مع تنامي عدد السكان وأثره في ارتفاع الاستهلاك الغذائي كما ونوعا، في ظل التغيرات المناخية وقضايا التصحر والاحتباس الحراري. كما أن تداعيات النزاعات الدولية والحروب والمشكلات الصحية والبيئية العابرة للحدود وارتفاع الطلب العالمي على الغذاء كلها عوامل باتت تساهم بشكل كبير في تراجع حصص واردات الدول قاطبة ومنها الجزائر من الغذاء.

لمواجهة هذه التحديات وتحقيق الأمن الغذائي محليا في الجزائر، يمكن طرح مجموعة من المقترحات والبدائل الممكنة التجسيد، كما يلي:

- ضرورة توفر الإرادة الحقيقية والتوجه الفعلي نحو الفلاحة (الزراعة) والصناعات التحويلية ذات الصلة، مع ضرورة اعتماد زراعات تخصصية تتناسب مع الخصوصيات المناخية والجغرافية لكل منطقة.

¹ - قويسى مبروك، بن موسى كمال، المرجع السابق: ص. 444.

- بناء السدود والمجمعات المائية ووضع نظام ري رشيد ومتكامل لتوسيع المساحات المسقية، وتوفير الأسمدة وكذا اختيار وانتقاء بذور مناسبة للبيئة والمناخ الجزائري.
- تبني آلية للتنسيق والتشاور والشاركة تهدف إلى ضمان الشفافية وتحسين الوضع الزراعي في الجزائر وتنسيق الجهود خاصة مع مراكز البحث العلمي والمخابر لضمان تحقيق الأمن الغذائي.
- جلب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية التي تمتلك خبرة في الانتاج الزراعي والفلاحي وتقديم الدعم والمساعدة اللازمة للعاملين والمستثمرين في قطاع الانتاج الزراعي.